القراءات عند مكي بن ابي طالب القيسي

عبد الستار فاضل خضر النعيمي
كلية الآداب / جامعة الموصل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله، وآله وصحبه ومن اهتدى بهداه ، وبعد ،

فإن الله سبحانه وتعالى انزل القرآن وتولى حفظه من بين الكتب التي أنزلها فهيأ في كل زمان ومكان متحملين له ومؤدين ومتعلمين قراءته وتجويده وتفسيره وسائر علومه ومعلمين ، منجزاً بذلك وعده الذي وعده بقوله جل شأنه : (إنّا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) (١) .

ويقف في مقدمة هؤلاء في القرن الخامس من الهجرة ابو محمد مكي بن ابي طالب القيسي ، المقرىء الأندلسي المولود بمدينة القيروان سنة ٣٥٥هـ ، وقيل سنة ٣٥٤هـ ، والمتوفى سنة ٤٣٧هـ (٢) .

نشأ — رحمه الله — في رحاب العلم ، وأخذ عن شيوخ عصره . ومنهم في القيروان الحافظ ابو الحسن القابسي المتوفى سنة ٤٠٣هـ . وهو من جلتهم أفاد منه مكي القراءة والحديث ومنهم ابو محمد بن يزيد المتوفى سنة ٣٨٩هـ الذي انتهت اليه رياسة المذهب المالكي بالمغرب ؛ ومنهم في مصر محمد بن علي الأدفوي المتوفى سنة ٣٨٨هـ وأبو الطيب عبدالمنعم بن عبيدالله بن غلبون المتوفى سنة ٣٩٩هـ واليه يرجع ضبط مكي للقراءة ؛ وابو عدي بن الإمام المتوفى سنة ٣٨٠هـ ؛ واليه ينسب اضطلاع مكي برواية ورش وغير هؤلاء من شيوخ عصره (٣) .

يعد مكي — رحمه الله — من أعلام علماء عصره ، فقد ذكر عنه الذهبي أنه «كان من اوعية العلم مع الدين والسكينة والفهم»(٤) وأنه «شيخ الأندلس

(١) الحجر /٩ .
(٢) ينظر ما كتبه الدكتور محي الدين رمضان عن حياة مكي في مقدمة تحقيقه كتاب الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن ابي طالب ١/٥ وما بعدها .
(٣) المصدر نفسه .
(٤) سير اعلام النبلاء ١٧/٥٩١ وينظر مقدمة تحقيق الكشف ١/١٢ .

وعالمها وكان من اهل التبحر في العلوم» (١) وتؤكد مؤلفاته أنه كان إماماً في علوم القرآن ، ومشاركاً في غيرها من العلوم ، فله في التفسير كتاب ضخم ذكر الدكتور محيي الدين رمضان أنه تيسر له الاطلاع على ثلثه الأول فوجده متميزاً من دون أغلب التفاسير بأن مكياً قد رسم خطة تأليفه ، وأحكم بناءه بما يتجنب فيه كل ما رأى ان من سبقوه وقعوا في الغلط فيه (٢) وحسب هذا التفسير ما نقله المقريّ من قول ابن حزم فيه وأما القرآن فمن أجل ما صنف فيه كتاب الهداية إلى بلوغ النهاية (٣). ويقصد به تفسير مكي .

وأما القراءات — وعليها مدار البحث — فقد كان مكي إماماً فيها وحجة ومقدماً رواية واحتجاجاً وتعليلاً ، إذ إن أكثر مؤلفاته إنما هي في علوم القراءة ووجوهها(٤) ، فله كتاب « التبصرة في القراءات السبع » ، الذي ضمنه وجوه القراءات فقط من غير الإشارة إلى عللها ووجوهها وكتاب « الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها » الذي ألفه شرحاً لكتاب التبصرة وله أيضاً كتاب « الابانه عن معاني القراءات «وكتاب» الرعاية لتجويد القراءة » .

ولمكي مؤلفات أخرى في علوم العربية من نحو ولغة وغيرها (٥). أشهرها كتابه في إعراب القرآن الموسوم بـ(مشكل اعراب القرآن) وهو مطبوع أكثر من طبعة .

ويحاول هذا البحث التعرف على القراءات عند مكي من حيث معنى الأحرف السبعة والقراءات السبع ، ومدى انعكاس رخصة الأحرف السبعة على المصحف العثماني ، وأنواع القراءات . وأركان القراءة الصحيحة ،

(١) مقدمة تحقيق الكشف ١٦/١ .
(٢) المصدر نفسه : ١٦/١ .
(٣) نفح الطيب ١٧٤/٤ ، وينظر مقدمة تحقيق الكشف ١٦/١ .
(٤) مقدمة تحقيق الكشف ١٦/١ .
(٥) تنظر هذه المؤلفات في مقدمة تحقيق الكشف ٢٣/١ وما بعدها .

وتوجيهات مكي للقراءات ، وأسس اختياراته في القراءة وأهم مباحث التجويد عنده ، وقد التزمنا في هذا البحث « بالمنهج الوصفي » تحرزاً من الدخول في خضم نقد الآراء وترجيحها مما لا يتسع له مجال البحث ويصلح ذلك ان يكون رسالة لشهادة علياً ، لذا آثرنا نقل آراء مكي كما هي من غير تعرض لمناقشتها .

الأحرف السبعة والقراءات السبع :

الخلاف الذي وقع بين العلماء قديماً وحديثاً في معنى الأحرف السبعة التي ورد ذكرها في قوله عليه الصلاة والسلام (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤا ماتيسّر منه) (١) خلاف معروف فقد اهتم علماء القراءة بهذا الحديث اهتماماً واسعاً فمحّصوا رواياته وبحثوا في معناه وكتبوا في ذلك الفصول والرسائل ، وهنا نجد أن مكياً أفرد كتاباً في ذلك سماه : «الابانة عن معاني القراءات» (٢) ويقف فيه مع رأي السّواد الأعظم من العلماء الذين ذهبوا إلى أن هذه الأحرف السبعة ليست لغاتٍ ، وانما هي أوجه في اختلاف تسم من الكلمات (٣) .

ويشير مكي — رحمه الله — إلى الفرق بين الأحرف السبعة والقراءات السبع فيقول : «فكيف يجوز أن يظن ظان أن هؤلاء السبعة المتأخرين قراءة كل واحد منهم أحد الحرف السبعة المنصوص عليها في الحديث ؟!» (٤) ، ويقول : «فأما من ظن أن قراءة كل واحد من هؤلاء القراء كنافع وعاصم وأبي عمرو أحد الحروف السبعة التي نص عليها النبي صلى الله عليه وسلم هذا خطأ عظيم» (٥) .

---

(١) رواه البخاري ، ينظر البخاري متن فتح الباري شرح صحيح البخاري :ابن حجر ٢٣/٩ ورواه مسلم ، ينظر صحيح مسلم ٣٢٥/١ ، وتنظر روايات الحديث في جامع البيان: الطبري ١٠/١ وما بعدها ، وينظر تخريج الحديث في مباحث علوم القرآن : د.صبحي الصالح /١٠١ .

(٢) ينظر محاضرات في علوم القرآن : غانم قدوري /١٠٩ .

(٣) ينظر شبهات حول القراءات القرآنية فضل حسن عباس /١٣١ .

(٤) الإبانة /٧ .

(٥) الإبانة /٥ .

ويلقي قسم من العلماء اللوم في اشتباه الأحرف السبعة بالقراءات السبع على عاتق الامام الكبير أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس المعروف بـ«ابن مجاهد» المتوفى سنة ٣٢٤هـ ، إذ هو أول من جمع سبع قراءات في كتابه «السبعة في القراءات» ، فقد نقل عن أبي العباس بن عمار أنه قال : «لقد فعل مسبع هذه السبعة مالا ينبغي له ، وأشكل الأمر على العامة بإيهام كلّ من قلّ نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر ، وليته إذ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل الشبهة» (١) .

وما يؤخذ على ابن مجاهد في هذا الصدد ليس له محل إلاّ عند أهل الجهل بتاريخ القراءآت ، وإلاّ فإن علماء القراءة يعرفون قصد ابن مجاهد من هذا الاختيار كما صرح هو به في كتابه حيث قال بعد أن ذكر القراء السبعة «فهؤلاء سبعة نفر من اهل الحجاز والعراق والشام خلفوا في القراءة التابعين ، أجمعت على قراءتهم العوام من اهل كل مصر من هذه الأمصار التي سميت ، إلا أن يستحسن رجل لنفسه حرفاً شاذاً...» (٢) ، فلم يجمع ابن مجاهد في كتابه هؤلاء السبعة إلا بعد أن أجمع المسلمون على قراءتهم في مختلف الأمصار (٣) أذكر هذا لكي أنبّه على أمر في هذا المجال هو أن الدكتور شوقي ضيف ذكر أن مكي بن ابي طالب من اوائل من حمل على ابن مجاهد لتخصيصه القراءات بهؤلاء السبعة . إذ يقول في مقدمة تحقيقه لكتاب السبعة : «ومن اوائل من حمل على ابن مجاهد لتخصيصه هؤلاء السبعة مكي بن ابي طالب القيسي المتوفى سنة ٤٣٧هـ قائلاً — كما في كتاب النشر لابن الجزري — إن الناس ذكروا الأئمة في كتبهم اكثر من سبعين ممن هو اعلى رتبة وأجل قدراً من هؤلاء ويقول : كيف يجوز أن يظن ظانّ أن هؤلاء السبعة المتأخرين قراءة كل واحد منهم احد الحروف السبعة المنصوص عليها في الحديث؟(٤)

(١) الإتقان : السيوطي ٨٢/١ ، وينظر مباحث في علوم القرآن : د. صبحي الصالح /٢٤٨
(٢) السبعة في القراءات : ابن مجاهد /٨٧ .
(٣) محاضرات في علوم القرآن/١٥٣و١٥٤ ، وينظر : اعجاز القرآن : الرافعي ٥٢ و٢
(٤) مقدمة تحقيق السبعة لابن مجاهد : د. شوقي ضيف/٢١ ، وينظر النشر : ابن الجزري ٣٧/١ .

هذا ما ذكره الدكتور شوقي ضيف مستدلاً بما نقله من كلام مكي — رحمه الله — ولكني — بنظرتي القاصرة — لأرى فيما نقله حملا من مكي على ابن مجاهد لتخصيصه القراء بالسبعة ، بل حملاً على من ظن أن القراءات السبع هي الأحرف السبعة ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإن مكياً يعلل اختيار ابن مجاهد للسبعة وذلك بعد أن اجمع اهل كل مصر على قارئهم الذي اختاره ابن مجاهد بعد إجماعهم فيقول مكي : «فإن سأل سائل فقال : ما العلة التي من أجلها اشتهر هؤلاء السبعة بالقراءة دون من هو فوقهم فنسبت إليهم السبعة الأحرف مجازاً وصاروا في وقتنا اشهر من غيرهم ممن هو أعلى درجة منهم وأجل قدراً ؟ فالجواب أن الرواة من الأئمة من القراء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيراً في العدد كثيراً في الاختلاف ، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به ، فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة ، والأمانة ، وحسن الدين ، وكمال العلم ، قد طال عمره ، واشتهر امره ، وأجمع اهل مصره على عدالته فيما نقل ، وثقته فيما قرأ وروى ، وعلم بما يقرأ فلم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب اليهم ، فأفردوا من كل مصر وجّه اليه عثمان مصحفاً إماماً هذه صفته ، وقراءته على مصحف ذلك المصر ، فكان أبو عمرو من أهل البصرة ، وحمزة وعاصم من أهل الكوفة وسوادها ، والكسائي من أهل العراق ، وابن كثير من اهل مكة ، وابن عامر من اهل الشام ، ونافع من أهل المدينة ، كلهم ممّن اشتهرت إمامته ، وطال عمره في الإقراء وارتحال الناس اليه من البلدان» (١) .

فمكي — كما هو واضح من كلامه — يعلل اختيار القراء السبعة ولا يحمل على ابن مجاهد لاختياره إياهم وإنما يحمل على من ظن أن القراء السبعة قراءة كل واحد منهم أحد الحروف السبعة التي وردت في الحديث .

(٢)

الاحرف السبعة والمصاحف العثمانية :

إن المصاحف التي بأيدينا اليوم — مطبوعة او مخطوطة — تمثل المصاحف

(١) الإبانة /٤٧ و٤٨ .

التي نسخت في خلافة عثمان رضي الله عنه وأرسل بها من المدينة إلى الأمصار، وعرفت بالمصاحف العثمانية نسبة إلى الخليفة الراشد الثالث ، وهذه المصاحف — كما هو معروف — نقلت عن الصُحُف التي جمعها زيد بن ثابت رضي الله عنه بين دفتين في خلافة الصديق رضي الله عنه، نقلاً عن الصحف التي كتبت بين يدي الرسول صلى الله عليه وسلم . وكانت قراءة القرآن في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم تشمل وجوهاً من النطق نتيجة رخصة الأحرف السبعة ، ولقد تساءل علماء السلف رحمهم الله : إلى أيّ حدٍ انعكست آثار رخصة الأحرف السبعة على كتابة القرآن في خلافة عثمان رضي الله عنه؟ (١)

وينقل الإمام السيوطي — رحمه الله — هذا الخلاف إذ يقول : «اختُلف : هل المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة ؟ . فذهب جماعات من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى ذلك ... وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف إلى أنها مشتملة على ما يحتمل رسمها من الأحرف السبعة فقط جامعة للعرضة الاخيرة التي عرضها النبي صلى الله عليه وسلم على جبريل متضمنة لها لم تترك حرفاً منها . قال ابن الجزري : وهذا هو الذي يظهر صوابه» (٢) ، وهو ما ذهب اليه مكي رحمه الله أيضاً (٣)

ويرى الامام محمد بن جرير الطبري أن المصحف العثماني قد كتب على حرف واحد إذ يقول : « وجمعهم — أي عثمان — على مصحف واحد، حرف واحد وحرق ما عدا المصحف الذي جمعهم عليه وعزم على كل من كان عنده مصحف مخالف المصحف الذي جمعهم عليه أن يحرقه فاستوثقت له الأمة على ذلك بالطاعة ورأت ان فيما فعل من ذلك الرشد والهداية فتركت القراءة بالأحرف الستة ... فلا قراءة اليوم للمسلمين إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية (٤) .

(١) ينظر محاضرات في علوم القرآن /١٢٤ .
(٢) الإتقان ٥١/١ وينظر النشر : ابن الجزري ٣١/١ .
(٣) الإبانة /٢ و٣ و١٢ .
(٤) جامع البيان ٢٢/١ ، وينظر محاضرات في علوم القرآن /١٢٦ .

وقد ذهب مكي رحمه الله إلى ما ذهب اليه الطبري من ان المصحف العثماني كتب على حرف واحد من الأحرف السبعة التي أنزل عليها القرآن ، إلا أنه يخالف الطبري في ان القراءات التي يحتملها خط المصحف هي جزء من الأحرف السبعة ، في حين ان الطبري يراها داخلة في الحرف الذي جمع عثمان الناس عليه(١) .

والأمر المهم في هذا المجال هو ان مكي بن أبي طالب يرى ان القول بأن المصحف مكتوب على حرف واحد ، أو قراءة واحدة لا يناقض قول جمهور علماء السلف بأن المصحف مشتمل على ما يحتمله رسمه من الأحرف السبعة ، فالمصحف في الأصل كتب لتمثيل نطق واحد ، ثم إنه صار بسبب تجرد كتابته من النقط والشكل محتملاً لأكثر من حرف أو وجه من وجوه القراءات المروية ، يقول مكي : « ولما مات النبي صلى الله عليه وسلم خرج جماعة من الصحابة في أيام أبي بكر وعمر إلى ما انفتح من الأمصار ليعلموا الناس القرآن والدين ، فعلم كل واحد منهم أهل مصره على ما كان يقرأ على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فاختلفت قراءة أهل الأمصار على نحو ما اختلفت قراءة الصحابة الذين علموهم ، فلما كتب عثمان المصاحف ووجهها إلى الأمصار وحملهم على ما فيها ، وأمرهم بترك ما خالفها ، قرأ أهل كل مصر مصحفهم الذي وجه اليهم على ما كانوا يقرؤن قبل وصول المصحف اليهم مما يوافق خط المصحف ، وتركوا من قراءاتهم التي كانوا عليها مما يخالف خط المصحف ، فاختلفت قراءة أهل الأمصار لذلك بما لا يخالف خط المصحف وسقط من قراءتهم كلهم ما يخالف الخط ....» (٢).

ونتهي من هذا إلى ان من ذهب الى ان المصاحف كتبت على حرف واحد من الأحرف السبعة ، أي لتمثيل قراءة معينة ، وطريقة في النطق واحدة فمصيب ، وهو أمر تدل عليه الأخبار المنقولة حول نسخ المصاحف ، وأن من قال : إن المصاحف تشتمل على ما يحتمله خطها من الأحرف السبعة

(١) الإبانة ٢ و٣ ١٢ ، وينظر : محاضرات في علوم القرآن /١٢٧ و١٢٨ .
(٢) الإبانة ١٥ و١٦ وينظر : محاضرات في علوم القرآن ١٢٧ و١٢٨ .

فمصيب أيضاً ، إلا ان هذا الأمر لم يكن قصد الذين نسخوا المصاحف أولاً ، لأنهم إنما كتبوا القرآن بحسب نطق النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما صارت المصاحف مشتملة على ما يحتمله خطها من وجوه الأحرف بعد ان أرسلت إلى الأمصار الإسلامية ، فثبت أهل كل مصر على ما كانوا يقرؤن من قراءات مما يحتمله خط المصحف ، وتركوا ما خالف الخط ، وساعدهم على ذلك كون كتابه المصاحف مجردة من النقط والشكل (١) ، فكان ذلك عاملاً في حفظ كثير من القراءات التي كان يقرؤها أهل الأمصار كما هو واضح في قول مكي المنقول آنفاً .

(٣)

أركان القراءة الصحيحة

تتوقف صحة القراءه على توفر أركان أشار اليها علماء القراءة منذ وقت مبكر ، وقد كانت حركة الاختيار في القراءة في القرن الثاني الهجري تستند على تلك الأركان ، و الأركان هي : الرواية أولاً وموافقة خط المصحف ثانياً ، وان يكون للقراءة وجه في العربية ثالثاً .

وهذه الأركان لم تكن من وضع المتأخرين ، بل إن ركن الرواية والنقل وجد منذ تلقي الصحابة رضي الله عنهم القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم ، ووجد ركن موافقة خط المصحف منذ نسخت المصاحف العثمانية وبعث بها إلى الأمصار ، وكان هذان المقياسان « الرواية ، وموافقة خط المصحف » يعتمدان في نقل القراءة قبل ان يبدأ التأليف وتدوين القراءات ، وقبل ان ينظر علماء العربية في اللغة ويضعوا القواعد . ثم برزت بشكل منظم مع بداية التأليف في القراءات . ولعل أقدم إشارة إلى هذه الأركان وصلت إلينا ما ذكره أبو بكر بن الأنباري من ان أبا عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤هـ قد بين اختياره في الوقف على ما رسمت فيه هاء السكت في مثل « يتسنّه ، واقتده ، وحسابيه ، وما هيه » حيث قال : « الإختيار عندي في هذا الباب كله الوقوف عليها بالهاء بالتعمد لذلك ، لأنها إن أدمجت في القراءة مع إثبات الهاء كان خروجاً من كلام العرب ، وإن حذفت في الوصل كان خروجاً

(١) النشر ١/٣٣ وينظر محاضرات في علوم القرآن /١٢٨ و١٢٥ .

من كلام العرب ، فاذا صار قارئها إلى السكت عندها على ثبوت الهاء اجتمعت له المعاني الثلاثة من ان يكون مصيباً في العربية ،وموافقاً للخط ، وغير خارج من قراءة القراء »(١) .

وقد تحدث العلماء بعد أبي عبيدة عن هذه الأركان في كتبهم بعبارات متقاربة ، والذي يهمنا هنا ماذكره مكي وهو يتحدث عن أركان القسم الذي تصح القراءة به إذ قال : «وهي أن ينقل عن الثقات إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعاً ، ويكون موافقاً لخط المصحف» (٢) ، ويذكر أيضاً أن القراءة إذا توافرت فيها هذه الأركان فإنها قراءة صحيحة يقرأ بها وإن كانت عمّن هو من غير السبعة ، اذ يقول : «ولم تترك القراءة بقراءة غيرهم — يعني السبعة— واختيار من أتى بعدهم إلى الآن ، فهذه قراءة يعقوب الحضرمي غير متروكة ، وكذلك قراءة عاصم الجحدري وقراءة أبي جعفر وشيبة إمامي نافع ،وكذلك اختيار أبي حاتم . وأبي عبيد ، واختيار المفضل ...» . إلى أن قال «وأكثر اختياراتهم إنما هو في الحرف اذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء : قوة وجهه في العربية وموافقته للمصحف واجتماع العامة عليه . والعامة — عندهم — ماتفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة فذلك عندهم حجة قوية فوجب الاختيار ؛ وربما جعلوا العامة ماجتمع عليه أهل الحرمين ؛ وربما جعلوا الاختيار على ماتفق عليه نافع وعاصم ؛ فقراءة هذين الامامين أوثق القراءات وأصحها سنداً وأفصحها في العربية ؛ ويتلوها في الفصاحة خاصة قراءة أبي عمرو والكسائي رحمهم الله» (٣) .

ثم تطور المقياس الضابط للتفرقة بين القراءة الصحيحة وغيرها عن هذا الذي ذكره مكي إلى مقياس آخر تحرزاً من أن يدخل في القراءات القرآنية ماليس منها مما هو غير مسند ، أو ضعيف الرواية ، فلا يعدّ قرآناً لأنه ليس بقطعي السند ، فصار المقياس : صحة السند أولاً ،وموافقة العربية ثانياً

(١) ايضاح الوقف والابتداء ١/٣١١ ، ينظر محاضرات في علوم القرآن /١٥٦ .
(٢) الإبانة /١٨ وينظر /٤٩ .
(٣) الإبانة /٤٩ و٥٠ وينظر القراءات القرآنية — تاريخ وتعريف : د. عبدالهادي الفضلي/ ٤٧ .

وموافقة رسم المصحف العثماني ثالثاً ، وفي ذلك يقول الكواشي الموصلي المتوفى سنة ٦٨٠هـ : « وكل ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية ، ووافق لفظه خط المصحف الإمام فهو من السبعة المنصوص عليها ولو رواه سبعون ألفا مجتمعين أو متفرقين ، فعلى هذا الأصل بني قبول القراءات عن سبعة كانوا أو عن سبعة آلاف ، ومتى فقد واحد من هذه الثلاثة المذكورة في القراءة فاحكم بأنها شاذة »(١) . وفي ضوء هذا المقياس قسموا القراءة إلى قسمين : قراءة صحيحة ، وهي التي توافرت فيها الشروط المذكورة ، وقراءة غير صحيحة ، وهي التي تخلف فيها ركن من هذه الأركان (٢).

ثم تطور هذا المقياس إلى شيء من التوسع في شرطي العربية وموافقة رسم المصحف ، فصارت الأركان — كما ورد في النشر لابن الجزري — صحة السند ، وموافقة العربية ولو بوجه ، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً (٣).

واختلف في مستوى صحة السند، فذهب فريق من العلماء إلى اشتراط التواتر لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر وان ما جاء مجيء الاحاد لا يثبت به قرآن(٤). وذهب فريق آخر إلى الاكتفاء بالاستفاضة وهو ما ذهب اليه مكي بن أبي طالب رحمه الله. الا انه يفرق بين ما صح وجهه في العربية ووافق لفظه رسم المصحف فيعده قرآناً وقراءة . وبين ما صح وجهه في العربية إلا أنه خالف لفظه رسم المصحف فيعده قراءة فقط ، ومثله ما وافق لفظه رسم المصحف إلا انه لا وجه له في العربية فهو قراءة لا قرآن أيضاً (٥).

(١) ينظر كلام الكواشي في مقدمة كتابه : التلخيص في تفسير القرآن ص ١ ، نقلا عن موسوعة الموصل الحضارية ٣/٣٢ وقارن بالنشر : ابن الجزري ١/٤٤ ، وينظر الاتقان : السيوطي ١/٨٣ ، والقراءات القرآنية ،تاريخ وتعريف : د. عبدالهادي الفضلي/٤٨و٤٩.
(٢) القراءات القرآنية تاريخ وتعريف /٤٨ و٤٩ .
(٣) النشر ١/٩ وينظر القراءات القرآنية تاريخ وتعريف /٤٩ .
(٤) النشر ١/١٣ ، والقراءات القرآنية تاريخ وتعريف /٥٠ .
(٥) الإبانة /١٨ – ٢٢ ؛ وينظر القراءات القرآنية تاريخ وتعريف /٥٠ .

وبناءً على أركان القراءة فان مكياً يقسم ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : « يقرأ به اليوم ، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال وهي أن ينقل عن الثقات إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها شائعاً ، ويكون موافقاً لخط المصحف ، فاذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرىء به ، وقطع على مغيبه وصحته وصدقه ، لأنه أخذ عن اجماع من جهة موافقته لخط المصحف ، وكفر من جحده»(١) ، ويمثل ابن الجزري لهذا القسم بقراءات « مالك وملك ، ويخدعون ويخادعون ، وأوصى ووصى ، ونحو ذلك من القراءات المشهورة »(٢).

القسم الثاني : «ما صح نقله عن الآحاد ، وصح وجهه في العربية ، وخالف لفظه خط المصحف ، فهذا يقبل ، ولا يقرأ به لعلتين : إحداهما : أنه لم يؤخذ بإجماع ، إنما أخذ بإخبار الآحاد ، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد ، والعلة الثانية : أنه مخالف لما قد اجمع عليه ، فلا يقطع على مغيبه وصحته ، ومالم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به ، ولا يكفر من جحده ، وبئس ما صنع إذ جحده »(٣) . ويمثل ابن الجزري لهذا القسم بقراءة عبدالله بن مسعود وأبي الدرداء: «والذكر والانثى» في قوله تعالى : «وما خلق الذكر والانثى»(٤) وقراءة ابن عباس : «وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا» «وأما الغلام فكان كافراً» وغير ذلك مما ثبت برواية الثقات (٥) .

القسم الثالث : «هو ما نقله غير ثقة ، أو نقله ثقة لا وجه له في العربية ، فهذا لا يقبل وان وافق خط المصحف» (٦) ، ومثال ما نقله غير ثقة كثير مما

(١) الإبانة /١٨ ، وينظر النشر ١٤/١ .
(٢) النشر ١٤/١ .
(٣) الإبانة ١٨و١٩ ، وينظر النشر ١٤/١ .
(٤) الليل /٣ .
(٥) النشر ١٤/١ .
(٦) الإبانة /١٩ ، وينظر النشر ١٤/١ .

في كتب الشواذ مما غالب إسناده ضعيف ، وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة التي جمعها ابو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي ، ومنها قراءة «إنما يخشى الله من عباده العلماء» برفع لفظة الجلالة ونصب العلماء ، وقد كتب الدارقطني وجماعة بأن هذا الكتاب موضوع لا أصل له ، ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية قليل لا يكاد يوجد وجعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع «معائش» بالهمز بدل الياء (١) .

وقبل إنهاء الكلام على أركان القراءة لدى مكي تجدر الاشارة إلى مسألة خطيرة وهي شبهة أثارها قسم من المستشرقين ونلتمس الرد عليها عند مكي ، فلقد ركز المستشرقون — ولاسيما كولدزيهر — على أن سبب اختلاف القراءات ناشيء عن طبيعة رسم المصحف والخط العربي ، وفي ذلك يقول : «وترجع نشأة قسم كبير من هذه الإختلافات إلى خصوصية الخط العربي الذي يتقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة تبعاً لاختلاف النقاط الموضوعة فوق هذا الهيكل او تحته ، وعدد تلك النقاط ، بل كذلك في حالة تساوي المقادير الصوتية يدعو اختلاف الحركات الذي لا يوجد في الكتابة العربية الأصيلة ما يحدّده ، إلى اختلاف مواقع الإعراب للكلمة ، وبهذا إلى اختلاف دلالتها ، وإذاً فاختلاف تحلية هيكل الرسم بالنقط ، واختلاف الحركات في المحصول الموحد بالقالب من الحروف الصامتة كانا هما السبب الأول في نشأة حركة اختلاف القراءات في نص لم يكن منقوطاً اصلاً ، او لم تتحرّ الدقة في نقطه او تحريكه» (٢) .

وهذه الشبهة (٣) التي أثارها كولدزيهر ليس لها محل إلاّ عند أهل الجهل بتاريخ القراءات ، وما ذكره لا يصح مطلقاً ، لأن القراءة تؤخذ بالاتباع

(١) الإتقان ٧٨/١ .

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي : كولد زيهر /٨ و ٩ .

(٣) لقد فند العلماء هذه الشبهة والفت في ذلك كتب منها : «القراءات في نظر المستشرقين والملحدين» للشيخ عبدالفتاح قاضي ، ومنها «رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن» للدكتور عبدالفتاح اسماعيل شلبي ، والكتابان مطبوعان .

والمشافهة ، والسماع والتعلم ، لا بالقياس والاجتهاد (١) ، فليس كل قراءة يحتملها خط المصحف يعتد بها ، بل ما صح سندها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فإذا احتمل الخط قراءة ولم يثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم قرأ بها فإنها تعد موضوعة ، ولنرجع إلى ما ذكره مكي رحمه الله — في هذا المجال ، فقد قال : «فإن سأل سائل فقال : ما السبب الذي اوجب ان تختلف القراءة فيما يحتمله خط المصحف فقرؤا بألفاظ مختلفة في السمع ، والمعنى واحد نحو جُذوة ، وجذوة ، وجَذوة ؟ وقرؤا بألفاظ مختلفة في السمع وفي المعنى نحو : يسيّركم ، وينشركم ؟ وكل ذلك لا يخالف الخط في رأي العين ؟ فالجواب عن ذلك أن الصحابة رضي الله عنهم كان قد تعارف بينهم من عهد النبي صلى الله عليه وسلم ترك الإنكار على من خالفت قراءته قراءة الآخر لقول النبي صلى الله عليه وسلم أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرؤا بما شئتم)ولقوله (نزل القرآن على سبعة أحرف كلٌّ شاف كاف) ، ولإنكاره صلى الله عليه وسلم على من تمارى في القرآن ، والأحاديث في ذلك كثيرة ... فكان كل واحد منهم يقرأ كما علّم وإن خالف قراءة صاحبه لقوله صلى الله عليه وسلم (اقرؤا كما علّمتم » (٢) .

إذاً فليس الأمر أمر اجتهاد وقياس ، ولا أمر احتمال خط فقط وإنما أمر تعلم وسماع ومشافهة وسند ورواية .

(٤)

توجيه القراءات :

لقد اهتم العلماء بتوجيه القراءات والكشف عن حججها بعد تسبيع ابن مجاهد القراءات ، وكان من أوائل من ألف في الاحتجاج للقراءات السبع أبو بكر محمد بن السري المتوفى سنة ٣١٦ هـ المعاصر لابن مجاهد إلا أنه لم يتم كتابه ، ثم ألف بعده محمد بن الحسن الأنصاري المتوفى سنة ٣٥١ هـ

(١) ينظر في ذلك : (القراءات القرآنية بين الإتباع والقياس) : الدكتور كاصد ياسر الزيدي بحث منشور في مجلة الجامعة، العدد السادس، السنة التاسعة آذار، ١٩٧٩م/ ص ١٣ .

(٢) الإبانة ١٤ و ١٥ .

« كتاب السبعة بعللها الكبير » ، وألف أيضاً في الاحتجاج للقراءات أبو بكر محمد بن الحسن العطار مؤلفات ذكرها ابن النديم(١). وألف ابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠ هـ كتابه « الحجة في علل القراءات السبع » ، وأبو علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ كتابه « الحجة في الاحتجاج للقراءات السبع » ، وقد ألف بعدهما مكي بن أبي طالب كتابه « الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها » (٢) .

وبذلك كان كتاب مكي بعد كتابي ابن خالويه والفارسي من خيرة الكتب المؤلفة في موضوعه ، وهو بيان الخلاف بين القراء السبعة وما يتصل به من تعليل واحتجاج وتوجيه ، ولا سيما أنه وضعه في عصر النضوج العلمي — القرن الخامس للهجرة — مستفيداً مما وجد أمامه من تراث ضخم في القراءات وعللها والاحتجاج لها ، ويكفي دليلاً على قيمة هذا الكتاب وأهميته ان ابا البركات ابن الانباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ في كتابه « البيان في غريب اعراب القرآن » أفاد فائدة كبيرة منه (٣).

ويعد كتاب الكشف شرحاً لكتاب « التبصرة في القراءات السبع » كما ذكر ذلك مكي في مقدمة كشفه إذ قال : «كنت قد ألفت بالمشرق كتاباً مختصراً في القراءات السبع في سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة وسميته كتاب التبصرة وهو فيما اختلف فيه القراء السبعة المشهورون ، وأضربت فيه عن الحجج والعلل ومقاييس النحو في القراءات واللغات طلباً للتسهيل ، وحرصاً على التخفيف ، ووعدت في صدره أني سأؤلف كتاباً في علل القراءات التي ذكرتها في ذلك الكتاب (كتاب التبصرة) أذكر فيه حجج القراءات ووجوهها وأسميه (كتاب الكشف عن وجوه القراءات (٤))» .

ولقد عني مكي في كتابه هذا بتوجيه القراءات السبع توجيهات مختلفة قائمة على أسس معنوية وصوتية ونحوية ولغوية وغيرها .

---

(١) القراءات القرآنية تاريخ وتعريف ٤٥٠ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) القراءات القرآنية بين الاتباع والقياس /١٤ .
(٤) الكشف : مكي ١/٣و٤ .

أ ـ التوجيه المعنوي :

بنى مكي قسما من توجيهاته للقراءات على أسس معنوية ، أي بيان المعنى الذي يؤدي إليه كل وجه من القراءات ، من ذلك ما ذكره في قوله تعالى (مالك يوم الدين)(١) إذ قرأ عاصم وعلي الكسائي (مالك) بالألف ، وقرأ بقية القراء السبعة (ملك) بغير ألف(٢) ، وقد وجّه مكي هاتين القراءتين معنوياً فقال عن قراءة عاصم وعلي : « وحجة من قرأه بألف ... فإن(مالكاً) معناه : المختص بالملك و (ملكاً) معناه (سيد ورب) فيقول : هو ملك الناس أي ربهم وسيدهم ، ولايحسن هذا المعنى في (يوم الدين) ، لو قلت هو سيد يوم الدين لم يتمكن المعنى ، وإذا قلت هو مالك يوم الدين تمكن المعنى لأن معناه هو المختص بملك يوم الدين (٣)» . وقال عن قراءة الباقين (ملك) بغير ألف : « وروي عن أبي عمرو أنه قال : (ملك) يجمع معنى (مالك) ، و (مالك) لا يجمع معنى (ملك) لأن (مالك يوم الدين) معناه (مالك) ذلك اليوم بعينه ، و (ملك يوم الدين) معناه : ملك ذلك اليوم بما فيه فهو أعم ... إلخ (٤)» .

ومن توجيهاته المعنوية ما ذكره في قوله تعالى : «والقوه في غيابت الجب»(٥) إذ قرأ نافع بألف بعد الباء الموحدة على الجمع ، وقرأ الباقون بحذفها على التوحيد (٦) ، قال مكي : «قوله(في غيابة الجب) ، قرأ نافع وحده بالجمع ، لأن كل ما غاب عن النظر من الجبّ غيابة ، فالمعنى : القوه فيما غاب عن النظر من الجب ، وذلك أشياء كثيرة تغيب عن النظر فيه ، ويجوز أن يكون المعنى حذف مضاف ، اي : القوه في إحدى غيابات الجب فيكون بمنزلة القراءة

---

(١) الفاتحة /٤ .
(٢) التبصرة : مكي /٥٤ ، وينظر غيث النفع : الصفاقسي/٦٠ ، وسراج القارىء : ابن القاصح /٣١ .
(٣) الكشف ١/٢٥ و٢٦ .
(٤) الكشف ١/٢٦ و٢٧ .
(٥) يوسف / ١٠ .
(٦) التبصرة /٢٢٧ ،وينظر : غيث النفع/٢٥٤، وسراج القارىء / ٢٥٤ .

بالتوحيد ، وقرأ الباقون بالتوحيد لأن يوسف لم يكن إلا في غيابة واحدة» (١) .

ومنه أيضاً توجيهه لوجهي القراءة في قوله تعالى : (حتى إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا) (٢) فقد قرأ الكوفيون (عاصم وحمزة والكسائي) بتخفيف الذال في (كذبوا) والباقون بالتشديد (٣) ، وفي ذلك يقول مكي : «وحجة من شدد أنه حمله على معنى أن الرسل تلقاهم قومهم بالتكذيب فالظن بمعنى اليقين ، في (ظنوا) ضمير المرسل فالهاء والميم في أنهم للرسل .. وحجة من خفف أنه حمله على معنى أن الرسل اليهم ظنوا أنهم قد كذبوا فيما أتتهم به الرسل فالظن بمعنى الشك او بمعنى اليقين وفي ظنوا ضمير المرسل اليهم ، والهاء والميم في أنهم للمرسل اليهم» (٤)وغير ذلك في الكشف كثير .

ب — التوجيه الصوتي :

وهو الذي يعتمد على علم الأصوات اللغوية ، وما يقوم بينها من علاقات وتغيرات نتيجة تركيبها في الكلام كالإبدال والقلب والإدغام الذي تنتج عن تقارب مخارج الحروف (٥) .

ولقد اولى مكي رحمه الله — هذا الجانب عناية كبيرة في كشفه ، من ذلك ما ذكره في قوله تعالى : (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم)(٦) إذ قرأ قنبل لفظي الصراط بالسين ، وقرأ خلف بإشمام الصاد للزاي ، وقرأ الباقون بالصاد (٧) . وقد فصل مكي رحمه الله — ما حصل من إبدال بين السين والصاد في هاتين الكلمتين فقال عن قراءة قنبل «وحجة من قرأ (السراط) بالسين وهو قنبل عن ابن كثير أن السين في هذا هو الأصل وإنما أبدل فيها لأجل الطاء التي بعدها فقرأها — أي قنبل — على أصلها

(١) الكشف ٢/٥ .
(٢) يوسف/١١٠ .
(٣) غيث النفع/٢٦١.
(٤) الكشف ٢/١٥ .
(٥) ينظر : القراءات عند الزجاج/٢٠
(٦) الكشف ٢/١٥ .
(٧) الفاتحة /٥-٦ .

ويدل على أن السين هو الأصل أنه لو كانت الصاد هي الأصل لم تُرد إلى السين لضعف السين ، وليس من اصول كلام العرب أن يردوا الأقوى إلى الأضعف ، وإنما اصولهم في الحروف إذا أبدلوا أن يردوا الأضعف إلى الأقوى أبداً» (١) . ثم وجه قراءة من قرأ بالصاد ذاكراً ما لهذه القراءة من علاقة بصفات الأصوات ومخارجها ، فقال : «وحجة من قرأه بالصاد أنه اتبع خط المصحف ، وأن السين حرف مهموس فيه تسفّل ، وبعدها حرف مطبق مجهور مستعل ، واللفظ بالمطبق المجهور بعد المستفل المهموس فيه تكلف وصعوبة ، فأبدل من السين صاداً لمؤاخاتها الطاء في الإطباق والتصعّد ليكون عمل اللسان في الإطباق والتصعّد عملا واحداً فذلك أسهل وأخف وعليه جمهور العرب وأكثر القراء ، وكانت الصاد اولى بالبدل من غيرها لمؤاخاتها السين في الصفير والمخرج فأبدل من السين حرف يؤاخيها في الصفير والمخرج ويؤاخي الطاء في الإطباق والتصفير — وهو الضاد» (٢) .

أما قراءة الإشمام فقد وجهها مكي بقوله : «وحجة من قرأه بين الصاد والزاي ، وهو خلف عن حمزة ، أنه لما رأى الصاد فيها مخالفة للطاء في الجهر لأن الصاد حرف مهموس ، والطاء حرف مجهور ، أشم الصادَ لفظَ الزاي للجهر الذي فيها . فصار قبل الطاء حرف يشابهها في الإطباق وفي الجهر اللذين هما من صفة الطاء . وحسن ذلك لأن الزاي من مخرج السين والصاد مؤاخية لها في الصفير ، والعرب تبدل السين صاداً إذا وقع بعدها طاء ، او قاف ، او غين ، او خاء لتسفّل السين وهمسها ، وتصعّد ما بعدها وإطباقه وجهره ليكون عمل اللسان من جهة واحدة ، فذلك أخف عليهم» (٣) .

ومن ذلك أيضاً ماذكره في قوله تعالى : (ألا بعداً لمدين كما بعدت ثمود)(٤)

---

(١) الكشف ١/٣٤ .
(٢) الكشف ١/٣٤ .
(٣) الكشف ١/٣٤و٣٥ .
(٤) هود /٩٥ .

فقد أدغم التاء في الثاء البصري والشامي وحمزة والكسائي (١) ويعلل مكي هذه القراءة تعليلاً صوتياً فيقول : «وعلة من أدغم التاء في الثاء ، أن الثاء حرف فيه بعض الشدة ، والرخاوةُ أغلب عليه ، والثاء حرف مهموس ، والهمس ضعف في الحرف ، فكأنما تقاربا لاشتراكهما في الهمس والمخرج ، ويجوز إدغام اللام فيهما فجاز لذلك الادغام» (٢) . إلا أن مكياً يرى أن الاظهار هنا أحسن وأقوى وقد قرأ به الحرميان (نافع وابن كثير) وعاصم ، وذلك عنده حجة فيقول : «والاظهار في هذا أحسن وأقوى ؛ لأن التاء أقوى من الثاء لما في التاء من الشدة ، ولما في الثاء من الهمس والرخاوة ، فهما وإن اشتركا في الهمس ، فان الثاء تنقص عن قوة التاء لما فيها من الرخاوة التي تضعفها ، ولما في التاء من الشدة التي تقوّيها ؛ وبالاظهار قرأ الحرميان وعاصم ، وذلك حجة» (٣) .

ومنه ماذكره في علل اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين في مثل (ءأنذرتهم) بين محقق للهمزة الثانية ومخفف ، إذ استفهم عن علة من كره استثقال التكرير في الهمزة دون غيرها على طريقة (الفنقلة) ثم وجه ذلك توجيهاً صوتياً فقال : «فإن قيل : فما بال الهمزة كره فيها التكرير واستثقل ، ولم يكره ذلك في سائر الحروف إذا تكررت إلا على لغة من أدغم الحرف المتكرّر في نظيره؟. فالجواب أن الهمزة على انفرادها حرف بعيد المخرج ، جلدٌ ، صعب على اللافظ به ؛ بخلاف سائر الحروف مع مافيها من الجهر والقوة ، ولذلك استعملت العرب في الهمزة المفردة مالم تستعمله في غيرها من الحروف فقد استعملوا فيها التحقيق والتخفيف ، وإلقاء حركتها على ماقبلها وإبدالها بغيرها من الحروف ، وحذفها في مواضعها ، وذلك كله لاستثقالهم لها ؛ ولم يستعملوا ذلك في شيء من الحروف غيرها ، فإذا انضاف إلى ذلك تكريرها كان اثقل كثيراً عليهم ، فاستعملوا في تكرير الهمزة من كلمتين التخفيف للاولى ، والتخفيف للثانية ، والحذف للاولى ؛ وبعضهم يحققهما جميعاً إذ الأولى كالمنفصله من الثانية اذ هي من كلمة أخرى» (٤) .

---

(١) غيث النفع /٢٥٣ .
(٢) الكشف ١/١٥٠و١٥١ .
(٣) الكشف ١/١٥١ .
(٤) الكشف ١/٧٢

وفي مسألة إدغام الراء في اللام يرى مكي ان الإظهار أقوى وأحسن وينقل عن سيبويه والبصريين استقباحهم للادغام لما يؤدي إليه من إذهاب التكرير في الراء واضعاف الحرف ، وهو قراءة أبي عمرو بن العلاء وحده ، يقول مكي : « وأما الراء في اللام – أي ادغامهما – فقبيح عند سيبويه والبصريين لانك تذهب التكرير الذي في الراء عند الإدغام فيضعف الحرف ، وأدغمه ابو عمرو وحده في رواية الرقيين عنه فالاظهار اقوى واحسن وعليه كل القراء فدلك حجة (١)». في حين أنه يرى إدغام اللام في الراء حسناً لأن اللام أضعف من الراء فيقول : « وأما اللام في الراء – أي إدغامهما فهو حسن وهو قوله تعالى (بل ران) المطففين /١٤ ، لانك تبدل من اللام حرفاً أقوى من اللام بكثير ، فذلك مما يقوي جواز الإدغام (٢)» .

على أنه ينبغي التنبيه على ان ما نقله مكي عن سيبويه والبصريين إنما هو تضعيف نحوي لا يؤثر في صحة القراءة لأنها ثابتة لإجماع القراء على الأخذ بالأثبت في الأثر والأصح في النقل وليس الأفشى في اللغة والأقيس في العربية. وكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم كأسكان « بارئكم » و « يأمركم » وخفض « الأرحام » وغير ذلك (٣).

وفي ذلك يقول الزركشي بعد ان بين أن القراءات توقيفية وليست اختيارية: « وكذا انكروا على أبي عمرو إدغامه الراء عند اللام في (يغفلكم) . وقال الزجاج : إنه خطأ فاحش ، ولا تدغم الراء في اللام إذا قلت (مُرْ لي) بكذا لأن الراء حرف مكرر ولا يدغم الزائد في الناقص للاخلال به ، فاما اللام فيجوز إدغامه في الراء ، ولو أدغمت اللام في الراء لزم التكرير من الراء ، وهذا اجماع النحويين انتهى » (٤) قال الزركشي بعد نقله كلام الزجاج :

---

(١) الكشف ١٥٧/١ .

(٢) الكشف ١٥٨/١ وينظر /٢٤٣ .

(٣) الاتقان ٧٧/١ وينظر اتحاف فضلاء البشر : الدمياطي /١٨٥و٢١٧ كيف يوجه الدمياطي قراءة حمزة (الارحام) وقراءة ابن عامر (قتل اولادهم شركائهم) واشار الى ذلك ايضاً في مباحث في علوم القرآن : صبحي الصالح /٢٥١ هامش ٣ .

(٤) البرهان : الزركشي ٣٩٩/١ و٤٠٠ .

« وهذا تحامل وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة وأنها سنة متبعة ولا مجال للاجتهاد فيها ، ولهذا قال سيبويه في كتابه في قوله تعالى : (ما هذا بشراً *) : وبنو تميم يرفعونه إلا من درى كيف هي في المصحف) وانما كان كذلك لأن القراءة سنة مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم ولاتكون القراءة بغير ما روى عنه انتهى (١) ».

فالقراءة إذن بالمشافهة والسماع لا بالقياس والاجتهاد (٢) .

ج : **التوجيه النحوي :**

يهتم مكي — رحمه الله — في «الكشف» بتوجيه القراءات نحوياً مما يكشف عن مقدرته في هذا العلم ويحلّه المكانة السامية في هذا الفن ، وربما قاده التوجيه النحوي للقراءة إلى أن يدخل في مباحث نحوية صرف لم يسبقه أحد إلى جمعها وتفسيرها . من ذلك ماذكره بعد توجيهه لاختلاف القراء في اجتماع الساكنين ، إذ خصص باباً لتفسير أقسام التقاء الساكنين فقسمه على تسعة أقسام فقال : «باب تفسير أقسام التقاء الساكنين ، إعلم أن التقاء الساكنين يجري في الكلام على تسعة أقسام ، وما علمت أن أحداً جمع هذه الأقسام ولا فسرها» ثم أخذ يفصل هذه الأقسام التسعة مع شواهدها (٣) . ومن ذلك ماذكره في قراءة أبي عمرو بن العلاء بكسر الهاء والميم إذا أتى بعدها ساكن وقبل الهاء ياء أو كسرة مثل (من دونهم امرأتين) (٤) فقد قاده ذلك إلى الكلام على كون الكسر أصلاً لالتقاء الساكنين؟ فالجواب أنه لما وجب تحريك الأول لالتقاء الساكنين كان الكسر أولى به في الأسماء ، إذ ليس فيها كسر يراد به الاعراب إلا ومعه تنوين فأمنوا أن يلتبس بالمعرب ، إذ لو ضمّوا أو فتحوا لالتقاء الساكنين لالتبس بالمعرب الذي لاينصرف.... الخ »(٥) .

(*) يوسف /٣١ .
(١) البرهان : ١/٤٠٠ وقارن بكتاب سيبويه ١/٢٨ .
(٢) ينظر القراءات القرآنية بين الاتباع والقياس /١٤ .
(٣) الكشف ١/٢٧٦ ومابعدها .
(٤) القصص /٢٣ .
(٥) الكشف ١/٣٨ .

ومن توجيهاته النحوية ماذكره في قراءة الأشمام في (قيل) وأخواتها إذ قرأ هشام والكسائي بإشمام الكسرة الضمّ في أوائلها (١) ، وفي ذلك قال مكي : «فمن أشمّ أراد أن يبني في الفعل مايدلّ على أنه مبني للمفعول لا للفاعل» (٢) .

ويدخل ضمن اهتمام مكي بتوجيه القراءات نحوياً إعرابه لأوجه القراءات ، كالذي فعله في قوله تعالى : (لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ..) (٣) ، فقد قرأ الكوفيون «عاصم وحمزة والكسائي» (لا تحسبن) بالتاء ، وقرأ الباقون (لا يحسبن) بالياء (٤) ، يوجه مكي القراءتين معرباً فقال : «وحجة من قرأ بالياء أنه أضاف الفعل إلى الذين يفرحون ، فالذين فاعلون ، ولم يعد يحسبن إلى شيء ، وقد كره ذلك الأخفش لأن تعديته اعظم في الفائدة .. الخ» (٥) ، وقال عن القراءة بالتاء : «وحجة من قرأ بالتاء انه اضاف الفعل إلى النبي عليه السلام فجرى على المخاطبة ، والذين يفرحون مفعول اول لحسب ، وحذف الثاني لدلالة ما بعده عليه وهو قوله : فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب(،) ويجوز أن يكون المفعول الثاني قوله (بمفازة من العذاب) الذي بعد (تحسبنهم) يراد به التقديم ويكون مفعول (تحسبنهم) محذوفاً لدلالة الأول عليه ...الخ(٦).

وهو أحياناً يضعف وجهاً في القراءة نحوياً وهو في ذلك ينحو منحى النحاة ، وهذا يرجع الى أن له نفساً نحوياً ، كما في قوله تعالى : (ينصركم وبارئكم) وشبههما ، فقد قرأ ابو عمر في رواية الرقيين عنه باسكان الراء والهمزة ، وقرأ في رواية العراقيين باختلاس حركة الراء والهمزة (٧) . وقد جعل مكي وجه الإسكان ضعيفاً مكروهاً ، فقال : «وعلة من أسكن أنه شبه حركة الإعراب بحركة البناء فأسكن حركة الإعراب استخفافاً لتوالي الحركات

(١) الكشف ١/٢٣٠ .
(٢) الكشف ١/٢٣٠ .
(٣) آل عمران /١٨٨ .
(٤) غيث النفع /١٨٧ ، الكشف ١/٣٦٧ .
(٥) الكشف ١/٣٦٧ .
(٦) الكشف ١/٣٦٨ .
(٧) الكشف ١/٢٤١ .

تقول العرب : «أراك منتَمْخا) بسكون الفاء استخفافاً لتوالي الحركات وأنشدو :

وبات منتَصْباً وما تكردَسا

فأسكن الصاد لتوالي الحركات فشبّه حركات الاعراب بحركات البناء فأسكنها ، وهو ضعيف مكروه (١) . وقد سبق أن هذا لا يقدح في صحة القراءة اذا ثبتت .

د — التوجيه اللغوي :

يوجه مكي رحمه الله — قسماً من القراءات توجيهاً لغوياً على ما نقل من كلام العرب ، كالذي ذكره في قراءة من أسكن الهاء في مثل « وهْو» إذ بين ان ذلك لغة مشهورة مستعملة فقال : « وعلة من أسكن الهاء أنها لما اتصلت بما قبلها من واو أو فاء أو لام ، وكانت لاتنفصل منها صارت كلمة واحدة ، فخفف الكلمة فأسكن الوسط وشبهها بتخفيف العرب لعضد وعمر، فهو كلفظ (عضُد) فخفف كما يخفف (عضداً) وهي لغة مشهورة مستعملة (٢)». وكالذي ذكره في قراءة الاختلاس في مثل (أرنا) إذ قال: « وعلة من اختلس الحركة أنها لغة للعرب في الضمات والكسرات تخفيفاً لا ينقص ذلك الوزن . ولايتغير المعرب »(٣).

ومن توجيهاته اللغوية ما ذكره في قراءة من قرأ (وما يخادعون) (٤) بالألف في قوله تعالى : (يخادعون الله والذين أمنوا وما يخدعون إلاأنفسهم)(٥) مما أسماه بالمطابقة والمشاكلة ، فقال : « وعلة من قرأ بألف إنما لما كان (يخادعون ويخدعون)في اللغة بمعنى واحد ، أجرى الثاني على لفظ الأول إذ معناهما (يخدعون أولياء الله) ، فذلك أحسن في المطابقة والمشاكلة بين

(١) الكشف ٢٤١/١ والبيت للعجاج ينظر هامش ٤ من المصدر نفسه ٢٤١/١ .
(٢) الكشف ٢٣٤/١ .
(٣) الكشف ٢٤١/١ . والاختلاس مروي عن أبي عمرو .
(٤) وهي قراءة الحرميين (نافع وابن كثير) والبصري ، ينظر غيث النفع /٨٢ .
(٥) البقرة /٩ .

الكلمتين أن تكونا بلفظ واحد ... الخ (١)».

ويشير مكي رحمه الله – في هذا المجال الى ان اللغة التي تجوز في الشعر للضرورة لايجوز حمل كتاب الله عليها ، ولا يحسن ذلك مع ما فيه من الإشكال إذا قرىء به ، ففي قوله تعالى : (مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين) (١) ذكر قراءة شاذة هي (ملكي ، ونعبدو) باشباع الكسر والضم ذكرها ليمنعها لشذوذها عن كلام العرب وقلة رواتها ، وترك الناس لاستعمالها في صلاتهم ومساجدهم ومكاتبهم ، ثم قال : « فان قيل : فما العلة في منعها وقد رويت ؟ . فالجواب ان الإجماع من القراء والرواة على ورش على خلافها لشذوذها ، ولأنها إنما هي لغة تجوز في الشعر للضرورة ، وحمل كتاب الله على ذلك لا يحسن ولايجوز ، مع ما في ذلك من الإشكال إذا قرىء به ؛ لأنه إذا قرىء (ملكي يوم الدين) امكن ان يكون جمع (ملك) المسلم وحذفت النون للإضافة ، وإذا قرىء (نعبدو) أمكن ان تزاد واو ضمير الجمع فيجمع بين النون التي تدل على الجمع وبين الواو مع ان الواو لو كانت ضميراً للجمع للزمتها النون ، وهذا كله إشكال وخروج عن لغة العرب ولحن خطأ »(٢) .

وفضلاً عن هذه التوجيهات ، فان هناك توجيهات أخرى لمكي ترد في كتاب (الكشف) ، منها بلاغية كما في قوله تعالى : (ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون (٤) إذ قرأ الكوفيون بفتح الياء مخففاً (يَكْذِبون) ، وقرأ الباقون بضم الياء مشدداً (يُكذبون) ، ويرى مكي ان من خفف حمله على ما قبله وليراعي نظام الكلام فيقول : « فحسنت القراءة بالتخفيف ليكون الكلام على نظام واحد مطابق لما قبله ولما بعده »(٥). ومنها ما ذكره من قبح اللفظ عقيب لفظ آخر وأن ذلك في السمع قبيح ، وذلك في قراءة من اختار

---

(١) الكشف ١/٢٢٥ .
(٢) الفاتحة /٣ .
(٣) الكشف ١/٣٣ و٣٤ .
(٥) البقرة /١٠ .
(٦) الكشف ١/٢٢٩ .

عدم البسملة بين السورتين إلا أنه يفصل بالبسملة بين سورتي المدثر والقيامة ، وبين الانفطار والمطففين ، وبين الفجر والبلد ، وبين العصر والهمزة ، فقال «(والأمر يومئذ لله — ويل للمطففين) (الانفطار ١٩ ، المطففين ١) فيقع لفظ الويل عقيب اللفظ باسم الله جل ذكره وذلك قبيح وكذلك السور الأخر »(١) .

ومن توجيهاته ما هو قائم على أساس خط المصحف ، كالذي ذكره عن قراءة من فصل بين كل سورتين بالبسملة إذ قال : « فإن قيل : فما علة من فصل بين كل سورتين بالتسمية ؟ . فالجواب ان الذين فعلوا ذلك وهم الحرميان إلا ورشاً ، وعاصم والكسائي ، وعلتهم في ذلك أنهم اتبعوا خط المصحف (٢)» وكالذي ذكره في قراءة من قرأ الصراط بالصاد إذ قال : « وحجة من قرأه بالصاد أنه اتبع خط المصحف (٣)».

وغير ذلك من التوجيهات التي لا تخفى على من اطلع على كتاب «الكشف» لأنه قد ألفه لهذا الغرض .

(٥)

أسس أختيار مكي للقراءة :

يذكر مكي — رحمه الله — في اثناء عرضه للقراءات وتوجيهه لها : اختياره في القراءة ، ويرجح قراءة على اخرى ، وهو في ذلك ينطلق من أسس يذكرها عند كل اختيار .

فقد يختار قراءة على أساس اتباع خط المصحف ، او اعتماداً على قول لأحد الصحابة ، او لاجماع اهل الحرمين وعاصم عليها ويعد هذا الاجماع حجة قوية لديه . من ذلك ما ذكره في البسملة بين كل سورتين إذ قال : «فإن سأل سائل فقال : فما اختيارك في التسمية بين كل سورتين وتركها ؟ فالجواب أن الذي اختاره لنفسي أن أفصل بين كل سورتين بالتسمية اتباعاً لخط المصحف

(١) الكشف ١/١٧و١٨ .
(٢) الكشف ١/١٥ .
(٣) الكشف ١/٢٤ .

ولقول عائشة : (اقرؤا ما في المصحف) ، ولإجماع اهل الحرمين وعاصم على ذلك فإجماعهم على القراءة حجة اعتمد عليها في اكثر هذا الكتاب» (١) اي الكشف .

وإذا أجمع القراء على قراءة فلا يجد مكي – رحمه الله – بدّاً من اختيارها كما في قوله تعالى : (وليس البرُّ بأن تأتوا البيوت من ظهورها)(٢) ، فقد اتفق القراء السبعة والعشرة على قراءة (البرُّ) بالرفع (٣) لذا اختار مكي هذه القراءة فقال : «وهو الاختيار لإجماع القراء عليه» (٤) .

وقد يختار قراءة لأن عليها الجماعة وأنها قراءة العامة – كما يصفها مكي– وقد بين مكي المراد بالعامة وهو «ما اتفق عليه اهل المدينة والكوفة فذلك عندهم حجة قوية فوجب الاختيار ،وربما جعلوا العامة ما اجتمع عليه اهل الحرمين ، وربما جعلوا الاختيار ماالتفق عليه نافع وعاصم» (٥) . ومن اختيار مكي على هذا الأساس ما في قوله تعالى : (ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم) (٦) فقد قرأ حمزة والكسائي : (تقاتلوهم ، ويقاتلوكم ، وقاتلوكم ، في الآية بفتح تاء الأول وياء الثاني وإسكان قافيهما وضم التاء بعدهما وحذف الألف من الكلمات الثلاث ، أي (تقتلوهم ، ويقتلوكم ، وقتلوكم) وقرأ الباقون (الحرميان والبصري والشامي وعاصم) باثبات الألف فيها مع ضم تاء الأول وياء الثاني وفتح ما فيهما وكسر تاءيهما (٧). وقد اختار مكي القراءة بالألف وعلل اختياره هذه القراءة بأن عليها الجماعة وأنها قراءة عامة (٨) .

ويستدل احياناً على اختياره بما ورد في مصاحف قسم من الصحابة رضي

---

(١) الكشف ١/٢١ .
(٢) البقرة /١٨٩ .
(٣) غيث النفع /١٥٤ ، والبدور الزاهرة : عبدالفتاح القاضي /٤٧ .
(٤) الكشف ١/١٢٨ .
(٥) الإبانة /٤٩ و٥٠ .
(٦) البقرة /١٩١ .
(٧) غيث النفع /١٥٤و١٥٥ .
(٨) الكشف ١/٢٨٥ .

الله عنهم كمصحف ابن مسعود ، ومصحف أبي بن كعب رضي الله عنهما، ومن ذلك ما ورد في قراءة (البر) في قوله تعالى : (ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب)(١) إذ قرأ حمزة وحفص بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع (٢). واختار مكي القراءة بالرفع قائلاً ويقوي رفع البر أيضاً أن في مصحف ابن مسعود (ليس البر بأن تولوا) بزيادة باء وهذا لا يكون معه إلا رفع البر وهو الاختيار ... ويقوي ذلك ان في مصحف أبي (ليس البر بأن تولوا) كمصحف ابن مسعود »(٣).

وقد يختار قراءة على أساس أنها الأخف والأفصح(٤) ، وقد يستدل على اختياره بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم (٥) ، وغير ذلك مما يرد في «الكشف» .

(٦)

مباحث التجويد :

يعد مكي رحمه الله ــ من أوائل من ألف في علم التجويد كما أشار هو إلى ذلك في مقدمة كتابه : (الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة) إذ قال : « وما علمت ان أحداً من المتقدمين سبقني إلى تأليف مثل هـــذا الكتاب ، ولا إلى جمع مثل ما جمعت فيه من صفات الحروف وألقابهـــا ولا ما اتبعت فيه كل حرف منها من الفاظ كتاب الله تعالى ، والتنبيه على تجويد لفظه والتحفظ به عند تلاوته ، ولقد تصور في نفسي تأليف هـــذا الكتاب وترتيبه من سنة تسعين وثلاثمائة ، وأخذت نفسي بتعليق ما يخطـــر ببالي منه في ذلك الوقت ، ثم تركته إذ لم أجد معيناً فيه من مؤلف سبقنـــي بمثله مثلي »(٦) .

ويفرق مكي بين علم التجويد وعلم القراءة بأن علم التجويد مما لاخلاف

---

(١) البقرة /١٧٧ .
(٢) الكشف ١/٢٨٠ .
(٣) الكشف ١/٢٨٣ .
(٤) ينظر الكشف ١/٤٠ مثلا .
(٥) ينظر الكشف ١/٢٢ مثلا .
(٦) الرعاية /٤٢ ، نقلا عن الدراسات الصوتية عند علماء التجويد د. غانم قدوري /٧١و١٨

فيه بين القراء في أكثره ، في حين يتناول علم القراءة اختلاف القراء ، فيقول في كتابه (الرعاية) : « ولست أذكر في هذا الباب إلا ما لا اختلاف فيه بين أكثر القراء »(١) ، ويقول في موضع آخر : « وأعلم أيها الناظر في هذا الكتاب أن أكثر ما نحض على بيانه والتحفظ به ليس بين القراء فيه اختلاف »(٢). ويوضح ذلك أكثر في كلامه على الهمزة إذ يقول : « تقدم ذكر أصول القراء واختلافهم في الهمز وتليينه وحذفه وبدله وتحقيقه وغير ذلك من احكامه في غير هذا الكتاب فلا حاجة إلى ذكر ذلك ، وكذلك ما شابهه ، فليس هذا كتاب اختلاف ، وإنما هو كتاب تجويد ألفاظ ووقوف على حقائق الكلام ، وإعطاء اللفظ حقه ومعرفة احكام الحروف التي ينشأ الكلام منها مما لا اختلاف في أكثره »(٣).

ويصف مكي كتب القراءات بأنها كتب رواية ، وكتب التجويد بأنها كتب دراية إذ يقول : « فتلك كتب تحفظ منها الرواية المختلف فيها ، وهذا الكتاب — يعني الرعاية — يحكم فيه لفظ التلاوة التي لا خلاف فيها ، فتلك كتب رواية ، وهذا كتاب دراية »(٤) .

ومن مباحث التجويد التي تناولها مكي أحكام النون الساكنة والتنوين والغنة ، فقد ذكر ان النون الساكنة والتنوين يجريان في الكلام والقرآن على ستة أقسام : الأول : أنهما يظهران إذا لقيهما حرف من حروف في كلمتين ، وكذا النون تظهر مع حروف الحلق في كلمة واحدة ، نحو (من هاد) (ومن علق) و (من غفور) و (أنعمت) و (المنخنقة) وشبهه وذلك إجماع من القراء (٥). ويبين علة الإظهار فيقول : « وعلة ذلك ان النون الساكنة والتنوين بعد مخرجهما من الحلق فلم يحسن الادغام ؛ لأن الإدغام إنما يحسن مع تقارب المخرج ، فلما تباعدت مخارجهما لم يكن بد من الإظهار

(١) الرعاية /٤٢ ، نقلا عن محاضرات في علوم القرآن /١٠٠ .
(٢) الرعاية /١٧٦ نقلا عن محاضرات /١٠٠ .
(٣) الرعاية /١٢٨ نقلا عن محاضرات /١٠٠ .
(٤) الرعاية /٢٠٠ نقلا عن محاضرات /١٠١ .
(٥) الكشف ١/١٦١ .

الذي هو الأصل ، وإنما يخرج عن الأصل لعلة تقارب المخارج ، فاذا عدم ذلك رجع إلى الأصل وهو الإظهار ، والإدغام في هذا يعد من القراء لحناً لبعد جوازه »(١) .

ثم يسرد الأقسام الخمسة المكملة للستة ذاكراً ان (القسم الثاني) : هو ان النون الساكنة والتنوين يدغمان بذهاب الغنة في اللام والراء و(الثالث) أنهما يدغمان في الميم والنون مع الغنة ، و (الرابع) : أنهما يدغمان في الياء والواو مع الغنة و (الخامس) أنهما ينقلبان ميماً إذا لقيهما باء ، و (السادس) أنهما يخفيان عند باقي الأحرف التي لم يتقدم لها ذكر (٢) .

ومن ذلك أيضاً كلامه على أحكام الراء من حيث التفخيم والترقيق إذ يقول « إذا وقفت على راء مكسورة وقفت بالترقيق كما كانت في الوصل إن رمت الحركة لأنك قد أبقيت من الحركة بقية توجب ترقيق الراء وهو بعض الكسر الذي كان على الراء، فان وقفت بالإسكان وقبلها كسرة وقفت أيضاً بالترقيق كما ترقق الساكنة إذا كان قبلها كسرة نحو (مرْية) ، وتقف على (بشرٍ) بالترقيق في الثانية إن رمت الكسرة وبالتغليظ إن أسكنت لانها تصير ساكنة قبلها فتحة مثل (ترميهم) وكذلك (سرر) ، وتقف بالترقيق إن رمت الحركة ، وان أسكنت وقفت بالتغليظ لأنها تصير ساكنة قبلها ضمة مثل (تُرْجعون) ، فهذا حكم الوقف على الراء المكسورة في الوصل ...الخ»(٣)

ومنها أحكام اللام الشمسية والقمرية إذ يقول : « وأعلم ان لام التعريف تدغم في أربعة عشر حرفاً بلا اختلاف في ذلك وهن : التاء والثاء ، والدال والذال ، والراء والزاي ، والسين والشين ، والصاد والضاد ، والطاء والظاء ، واللام والنون ... ولا تدغم عند باقي حروف الضم »(٤) . وغير ذلك من أحكام التجويد كالمد والوقف وأنواع الادغام ومخارج الحروف وصفاتها مما لا يتسع لها مجال البحث والغرض منه .

(١) الكشف ١/١٦١ .
(٢) الكشف ١/١٦١ و١٦٢ .
(٣) الكشف ١/٢١٦ .
(٤) الكشف ١/٢١٦ .

المصادر و المراجع

١ – الإبانة عن معاني القراءات : مكي بن ابي طالب القيسي (٣٥٥ – ٤٣٧هـ) ، قدم له ، وحققه ، وعلق عليه ، وشرحه ، وخرج قراءاته الدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، مطبعة الرسالة ، مصر ، د.ت.

٢ – إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربع عشر : الدمياطي البناء المتوفى سنة ١١١٧هـ ، رواه ، وصححه ، وعلق عليه علي محمد الضباع مطبعة عبدالحميد احمد حنيف بمصر ، نسخة مصورة ، دار الندوة بيروت – لبنان .

٣ – الإتقان في علوم القرآن : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، مطبعة حجازي بالقاهرة ، د.ت .

٤ – إعجاز القرآن والبلاغة النبوية : مصطفى صادق الرافعي ، الطبعة التاسعة ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م ، الناشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

٥ – البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُرى عبدالفتاح القاضي ، الطبعة الاولى : ١٤٠١هـ – ١٩٨١م . الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان .

٦ – البرهان في علوم القرآن : بدرالدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ) خرج حديثه ، وقدم له ، وعلق عليه مصطفى عبدالقادر عطا ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .

٧ – التبصرة في القراءات : مكي بن ابي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) حقق نصّه ، وعلق حواشيه دكتور محيي الدين رمضان ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

٨ – جامع البيان في تفسير القرآن : ابو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) ، الطبعة الرابعة ، اعيد طبعه بالأوفست ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

عن الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق — مصر سنة ١٣٢٣هـ .

٩ — الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : الدكتور غانم قدوري الحمد الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م ، مطبعة الخلود — بغداد .

١٠ — السبعة في القراءات ، أبو بكر احمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ) ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، منقحة ، القاهرة ، الناشر : دار المعارف ١٩٨٠م .

١١ — سراج القارىء المبتدىء وتذكار المقرىء المنتهي ، أبو القاسم علي بن عثمان بن محمد بن احمد بن الحسن الفاصح البغدادي ، من علماء القرن الثامن الهجري ، راجعه الشيخ علي محمد الضباع ، الطبعة الثالثة ١٣٧٣هـ ، ١٩٥٤م ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

١٢ — سير أعلام النبلاء : شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ — ١٣٧٤م) حققه ، وخرج . احاديثه وعلق عليه : شعيب الأرنؤوط ، ومحمد نعيم العرقسوسي ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م ، مؤسسة الرسالة — بيروت .

١٣ — شبهات حول القراءات القرآنية الدكتور فضل حسن عباس ، الجامعة الأردنية ، بحث منشور في مجلة دراسات ، المجلد الخامس عشر ، العدد الثالث ١٩٨٨م .

١٤ — صحيح مسلم : الامام مسلم ، طبع دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان ، د.ت .

١٥ — غيث النفع في القراءات السبع : علي النوري الصفاقسي ، مطبوع بهامش سراج القاري : ابن الفاصح ، الطبعة الثالثة ١٣٧٣هـ — ١٩٥٤م ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، راجعه الشيخ علي محمد الضباع .

١٦ ــ فتح الباري بشرح صحيح البخاري : ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ــ ٨٥٢هـ) قرأ اصله تصحيحاً وتحقيقاً ، وأشرف على مقابلة نسخه المطبوعة والمخطوطة عبدالعزيز بن عبدالله بن باز ، رقم كتبه وأبوابه واحاديثه محمد فؤاد عبدالباقي . قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه محب‌الدين الخطيب . دار المعرفة ، بيروت ، لبنان د.ت .

١٧ ــ القراءات عند الزجاج : الدكتور كاصد ياسر الزيدي ، بحث مخطوط ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٩م .

١٨ ــ القراءات القرآنية بين الاتباع والقياس : الدكتور كاصد ياسر الزيدي بحث منشور في مجلة الجامعة ، مجلة شهرية تصدرها جامعة الموصل ، العدد السادس . السنة التاسعة ، آذار ١٩٧٩م .

١٩ ــ القراءات القرآنية تاريخ وتعريف : الدكتور عبدالهادي الفضلي ، الطبعة الثالثة ، دار القلم ، بيروت ، لبنان ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢٠ ــ الكشف عن وجوه القراءات السبع : مكي بن ابي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق الدكتور محيي‌الدين رمضان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ ١٩٨١م ، مؤسسة الرسالة ــ بيروت .

٢١ ــ مباحث في علوم القرآن : الدكتور صبحي الصالح ، الطبعة العاشرة ، دار العلم للملايين ــ بيروت ، ١٩٧٧م .

٢٢ ــ مذاهب التفسير الاسلامي ، إجنتس جولد تسهر ، ترجمة وتقديم وتعليق وتحقيق دكتور عبدالحليم النجار ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ١٣٧٤هـ ــ ١٩٥٥م ، الناشر ، مكتبة الخانجي بمصر ، ومكتبة المثنى ببغداد .

٢٣ ــ محاضرات في علوم القرآن : غانم قدوري حمد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ ، ١٩٨١م ، دار الكتاب للطباعة ــ بغداد .

٢٤ ــ النشر في القراءات العشر : ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الاخيرة علي محمد الضباع ، مطبعة مصطفى

محمد بمصر ، د.ت ، أعادت طبعه بالأوفست ، مكتبة المثنى ببغداد لصاحبها قاسم محمد الرجب .

٢٥ – نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب : احمد بن محمد المقري التلمساني (ت ١٠٤١هـ) ، حققه ووضع فهارسه الاستاذ يوسف الشيخ محمد البقاعي ، بإشراف ومراجعة الناشر ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .

بناء الشخصية في ثلاثية نجيب محفوظ

فاطمة عيسى جاسم
كلية المعلمين–جامعة الموصل

«مدخل»

العمل الأدبي حقيقة واحدة وان تعددت المداخل والسبل ، فالمدخل الأدبي أو المدخل النفسي أو المدخل الفني كلها في النهاية تؤدي غاية واحدة . هي فهم كيان العمل الأدبي على أنه أثر فني يتألف من ألفاظ واختيار المدخل المناسب أمر راجع إلى ثقافة الدارس وحسه التأريخي وفطنته النفسية ، وربما كان بعد المدخل متناسباً مع عمق النظرة إلى العمل الأدبي والمقدرة على كشف اغواره .

وقول (كولن ولسن) في كتابه «فن الرواية» بان الرواية كالمرآة لابد وان يرى فيها الروائي وجهه وصورته الذاتية وما (وصف الحقيقة) و(قول الصدق) – وهما من الأهداف التي سعى اليها عدد كبير من الروائيين في القرن التاسع عشر – الا هدفان ثانويان الأول : ان يظهر الروائي نفسه والثاني ان يدرك ما هية هدفه الذات .»(١)

من أهم الأنواع الأدبية التي جدت في الأدب العربي الحديث الشكل الروائي . وموضوع بناء الشخصية عند نجيب محفوظ – على أهميته الشديدة – لم يرصد الجهد الكافي في معظم الدراسات التي كتبت عن الأدب الروائي لهذا الفنان .

ويهتم نجيب محفوظ ببناء الشخصيات الروائية عموماً والرئيسية على وجه الخصوص بطريقة فنية محكمة الصنع ، من خلالها تتكامل وتتفاعل مختلف العناصر التي تكون الرواية .

يتناول هذا البحث جانباً من جوانب البناء الفني للرواية ، وهو بناء شخصية البطل باعتبار الشخصية من أبرز أوجه الرواية العربية الحديثة ، وقد تناول البحث

(١) كولن ولسن – ت . محمد درويش . فن الرواية /٩ .